على ان هنالك تساؤلا قد يثيره البعض هنا حول دور النفط في التنمية الاقتصادية العربية وهو : هل من المحتم اللجوء الى تأميم ثرواتنا النفطية لتحقيق هذه التنمية الاقتصادية أم أنه يكفي ، كما يرى بعض المسؤولين في بعض البلدان العربية المنتجة ، ان نسير في طريق الحصول على تحسينات تدريجية متصاعدة في الشروط المالية للامتيازات بما يضمن لنا زيادة تصاعدية في الدخل وفي طريق المشاركة التدريجية (في رأسمال الشركات) التي تسعى لتحقيقها بعض البلدان العربية المنتجة في الخليج والتي تم بالفعل اتفاق عام بشأنها في شهر اكتوبر ١٩٧٢ ؟

لقد ثبت بالدليل القاطع من استقراء التجارب الطويلة للدول النامية ومحاولاتها للخروج من اطار التخلف والانطلاق نحو آفاق التطور والازدهار ان التنمية الاقتصادية الحقيقية لا يمكن أن تتم دون سيطرة حقيقية على الثروات الطبيعية الوطنية ووسائل الانتاج الرئيسية . ان مثل هذه التنمية لا يمكن أن تتحقق في ظل امتيازات اجنبية لا سيما اذا كانت تنصب على ثروة وطنية رئيسية لانها تكون قيوداً شديدة على حرية الحركة الاقتصادية وامكانيات الانطلاق الاقتصادي للبلد الذي تعمل فيه. ذلك ان هذه الامتيازات الاجنبية — وعلى رأسها الامتيازات البترولية الاحتكارية — ليست الا أدوات للاستعمار الجديد . فكيف تساهم في التنمية الاقتصادية للبلاد النامية أو تقبل بتطورها الاقتصادي والصناعي مع ان ذلك يتنافى ويتناقض مع طبيعتها وأهدافها المستمدة من طبيعة الاستعمار وأهدافه في المحافظة على التخلف وابقاء الدول المتخلفة والنامية مصدرا للمواد الخام وسوقا للمنتجات المصنعة التي تصدرها البلدان الصناعية المتطورة ؟

وفي اعتقادنا ان عملية ترقيع الامتيازات بتعديل هذا البند المالي أو ذاك لن تجدي ولن تكون الحل الصحيح . ذلك ان نقطة البداية في هذه الامتيازات والظروف التي منحت فيها والفكرة الاساسية التي بنيت عليها تجعلها غير صالحة لان تكون نقطة انطلاق حقيقية لسيادة الدول على نفطها وتسخيره في خدمة تنميتها الاقتصادية طالما أن الرقابة الحقيقية والتوجيه في تلك الامتيازات هما في يد المصالح النفطية الاجنبية . ان المنطلق الحقيقي للتنمية لن يتحقق الا بنقل الرقابة الحقيقية والتوجيه الى البلد المنتج ليقوم بتسخير النفط للتنمية والتطور والتصنيع ضمن اطار خطة اقتصادية وطنية شاملة .

ولا شك ان تلك التعديلات او التحسينات على البنود المالية للامتيازات ستؤدي الى زيادة ايرادات الدولة من النفط . ولكن زيادة واردات صناعة النفط اذا بقيت هذه الصناعة تحت سيطرة شركات أجنبية سيكون من شأنها خلق خطر كبير على الدولة المنتجة التي يكون النفط مصدرا رئيسيا للدخل فيها . هذا الخطر هو خطر الاعتماد المخيف على مصدر واحد للدخل — يتمثل في تصدير النفط الخام — يسيطر عليه عنصر أجنبي غريب بحيث يبقى الاقتصاد الوطني ومشاريع التنمية والتطوير الوطنية تحت رحمة الغريب ويكون الاستقلال الاقتصادي وهما ، كما ان أي تطور سليم للاقتصاد لن يتحقق اذ سيبقى هذا الاقتصاد هشا غير قائم على أسس متينة ويتأثر من أية هزة أو ضغوط خارجية .

لقد أثبتت تجارب كثير من البلدان المنتجة للنفط ان زيادة الواردات من الامتيازات النفطية ، حتى لو رافقها قيام الدولة بتطبيق برامج للتنمية تعتمد في تمويلها على ما تقدمه هذه الامتيازات من دخل لم تحقق التنمية الاقتصادية المرجوة لانه لم يكن ممكنا في ظل الامتيازات الاجنبية دمج صناعة النفط في الاقتصاد الوطني وهو الشرط الذي لا غنى عنه لتحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية انطلاقا من موارد النفط .

ان التنمية الاقتصادية الجذرية لن تتوفر للبلدان النامية المنتجة للنفط الا بسيطرة الدولة حقيقة على ثرواتها النفطية واستثمارها ضمن اطار خطة شاملة للتنمية وبدمج القطاع